الأمم المتحدة

A/67/798

الجمعية العامة

Distr.: General
18 March 2013
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون
البندان ٢٠ و ٢٦ من جدول الأعمال
التنمية المستدامة
التنمية الزراعية والأمن الغذائي

رسالة مؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أنقل إليكم المعلومات التالية المتعلقة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية وتحديث الهياكل الأساسية للمياه في أوزبكستان (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم المعلومات المرفقة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، في إطار البندين ٢٠ و ٢٦ من جدول الأعمال.

(توقيع) عزيز **عليف**
القائم بالأعمال

280313 270313 13-26278 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٤ آذار/مارس ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من القائم الأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

إدارة الموارد المائية وتحسين قطاع المياه في أوزبكستان

تكتسي المياه أهمية حاسمة في مرحلة التنمية المقبلة في أوزبكستان. و لم تقتصر جهود أوزبكستان على الحفاظ على قدراتها الخاصة في مجال الري، منذ نيلها الاستقلال، إثر إدراكها الأهمية الاجتماعية للري، وقيامها بوضع سياسة قطاعية سليمة للمياه الوطنية، إنما نجحت أيضاً في تحديث وتحسين نُظمها في مجال الري.

وفي السنوات التي أعقبت الاستقلال، أحدثت أوزبكستان تغييرات جذرية في طريقة إدارتها لمياهها. ولقد نُفذت على نطاق واسع مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، والتكنولوجيات الحديثة للاقتصاد في استهلاك المياه، ونُظم التحكم والإدارة الآلية لتوزيع المياه. واتُخذت تدابير أيضاً، في جملة أمور أخرى، لتحسين الشروط الفنية لمرافق المياه، وحالة الأراضي الخاضعة للري، وتنويع الإنتاج الزراعي.

وتهدف كل هذه الجهود إلى استخدام الموارد المائية بكفاءة أكبر، وكفالة إمدادات المياه بطريقة يعوَّل عليها، وتحسين حالة الأراضي الخاضعة للري.

ويرِد أدناه مزيد من التفاصيل بشأن التدابير المتخذة والتقدم المحرز في هذه المجالات.

الإصلاحات المؤسسية

في مجال إدارة الموارد المائية، يُعَد الانتقال الذي جرى في عام ٢٠٠٣ من النهج الإداري والمناطقي إلى نهج قائم على إدارة مقاسم المياه أهم الإصلاحات المؤسسية في قطاع المياه. وقد أدى هذا التغيير إلى توزيع المياه بقدر أكبر من الكفاءة والتوازن والانتظام، وذلك على جميع المستويات.

وسعياً إلى كفالة الإدارة الفعالة للمياه المحلية وإمدادات المياه إلى المزارعين، أُنشئ حوالي ١ ٥٠٠ جمعية لمستهلكي المياه، تمثل أكثر من ٨٠ ٠٠٠ مستهلك للمياه وتشمل ما يقرب من ٤ ملايين هكتار من الأراضي، وهي تعمل بنجاح.

واعتُمدت على نطاق واسع ممارسات الإدارة المتكاملة للموارد المائية. ويُعترف بالدور الطليعي لأوزبكستان في هذا المجال على نحو ما تؤكده الاستعراضات المكتبية التي يُجريها البنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، والمنظمات الدولية الأخرى. وقد بات أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي الخاضعة للري في وادي فرغانة و ٦٠٠ ٠٠٠ هكتار في وادي زارافشان يخضع بالفعل للإدارة المتكاملة للموارد المائية، بمشاركة واسعة النطاق من مستهلكي المياه، ووُضعت أيضاً خطط لتوسيع نطاقها كي تشمل ٢٥٠ ٠٠٠ هكتار إضافي في مناطق أخرى.

تنويع الإنتاج الزراعي

بذلت أوزبكستان منذ أن نالت استقلالها جهوداً كبيرة لتنويع إنتاجها الزراعي. وعوضاً عن تعزيز إنتاج المحاصيل التي تقوم على استخدام كثيف للمياه مثل الأرز والقطن والبرسيم الحجازي، شجعت الحكومة الزراعة التي تستخدم كميات أقل من المياه لإنتاج محاصيل الحبوب والنباتات القرعية والبطيخ، فضلاً عن زراعة البساتين والكروم.

وفي حين كانت زراعة القطن في أواخر الثمانينات تمتد على حوالي مليونَي هكتار، أو ما يعادل ٥٠ في المائة من مجموع الأراضي الخاضعة للري، جرى الآن خفض هذه المساحة إلى النصف تقريباً، فباتت لا تتجاوز ١,٢ مليون هكتار إلا بقليل. وتغطي زراعة الأرز ٤٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي بعد أن كانت تشمل ١٨٠ ٠٠٠ هكتار في الماضي. ويُستخدم ما تبقّى من الأراضي الخاضعة للري لزراعة محاصيل تستخدم كميات أقل من المياه، مثل الحبوب والمحاصيل الغذائية والمحاصيل الأساسية الأخرى للمجتمعات المحلية.

إنشاء الهياكل الأساسية الهيدروليكية وتجديدها وتحسينها

خصصت الحكومة تمويلاً كبيراً من ميزانيتها لتحديث الهياكل الأساسية لإدارة المياه وتشغيلها. وهي توفر كل عام ما يغطي تكاليف تنظيف وإصلاح أكثر من ٥ ٠٠٠ كيلومتر من القنوات الرئيسية، و ١٦ ٠٠٠ كيلومتر من نُظم الري والقنوات في المناطق الخاضعة لإدارة جمعيات مستهلكي المياه والمزارعين، وأكثر من ١٠ ٠٠٠ من مرافق المياه ومحطات القياس.

وفي السنوات الأخيرة، شملت أعمال البناء أو الإصلاح قنوات على امتداد حوالي ٥٠٠ ١ كيلومتر، وأكثر من ٤٠٠ من المرافق المائية الرئيسية، و ٢٠٠ من محطات الضخ، وجرى استصلاح ما مجموعه ٠٠٠ ٣٨٦ هكتار من أراضي الري.

ونتيجةً لهذه الجهود، جرى تحسين القنوات والهياكل الأساسية للمياه وأصبح من الأسهل التحكم بإمدادات المياه والتعويل عليها، مما قلَّل من التسرب والفاقد التقني للمياه بسبب نُظم الري.

استصلاح الأراضي الخاضعة للري

أُنشئ صندوق استصلاح الأراضي الخاضعة للري واعتُمد برنامج وطني لاستصلاح الأراضي الخاضعة للري للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ بموجب مرسوم رئاسي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

وأُنشئت شركة إيجار حكومية تُدعى Uzmeliomashlizing، وتُعنى بتحديث المخزون من معدات الاستصلاح. وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئت ٤٩ شركة حكومية متخصصة في أنشطة الاستصلاح وسائر أنشطة إدارة المياه.

وقدم الصندوق أكثر من ٥٠٠ مليون دولار لتنفيذ الأنشطة التي تشمل بناء وتجديد وإصلاح نُظم تصريف المياه. وعلى وجه الخصوص، جرى بناء أو تجديد ١٢٧ ٣ كيلومتراً من نُظم تجميع المياه وتصريفها، و ٨٠٩ من وحدات التصريف العمودي، و ١٥٦ من محطات الضخ لتصريف المياه، و ٤٢٢ ١ من شبكات المراقبة، وجرى إصلاح أو تحسين ٢٠٠ ٦٦ كيلومتر من نُظم تجميع المياه وتصريفها، و ٤١٥ ٥ من وحدات التصريف العمودي، و ١٩٥ من محطات الضخ لتصريف المياه، و ٨٠٧ ٥ من مجاري الصرف.

وأسهمت هذه الأعمال في تحسين حالة ١,٢ مليون هكتار من الأراضي الخاضعة للري، والحد من مساحة الأراضي العالية والمتوسطة الملوحة على امتداد ٢٠٠ ٨١ هكتار، وخفض مستوى المياه الجوفية على امتداد ٠٠٠ ٣٦٥ هكتار، وهي عوامل ستؤدي كلها إلى تعزيز خصوبة التربة وغلة المحاصيل. وعلى وجه الخصوص، يسجل مؤشر نوعية التربة زيادة في أوزبكستان.

تكنولوجيات الاقتصاد في استهلاك المياه

كان هناك تركيز خاص في جميع أنحاء البلد على وضع تكنولوجيات الري القائمة على الاقتصاد في استهلاك المياه، بما يشمل نُظم الري بالتنقيط والري عن طريق الأنابيب

المرنة أو الشرائط. وفي السنوات القليلة الماضية، جرى بناء نُظم الري بالتنقيط وتشغيلها على امتداد حوالي ٠٠٠ ١٠ هكتار. ونُفذ الري عن طريق الأنابيب المرنة أو الشرائط على امتداد أكثر من ٠٠٠ ٢ هكتار لأغراض ري مزروعات القطن بشكل رئيسي.

وتؤيد الحكومة هذا المجال من مجالات التنمية تأييداً تاماً. ووُضعت خطط لبناء نظام ري بالتنقيط على امتداد ٠٠٠ ٢٥ هكتار من الأراضي في الفترة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٨. وبموجب مرسوم رئاسي، سيُمنح المزارعون وغيرهم من مستخدمي الأراضي قروضاً تساهلية على الأمد الطويل بسعر فائدة قدره ٥ في المائة، وسيُعفى هؤلاء المزارعون من دفع ضريبة الأراضي وأنواع الضرائب الأخرى.

تنفيذ المشاريع الاستثمارية

يجري حالياً السعي للحصول على تمويل من المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق السعودي للتنمية الاقتصادية، وصندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط للتنمية الدولية، والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ومصرف الصين للتصدير والاستيراد، ومن المانحين الآخرين، بهدف تحسين نُظم الري وتصريف المياه وتحديث مرافق المياه ومحطات الضخ.

وفي السنوات العشر الماضية، قدمت المؤسسات المالية الدولية أكثر من ١,٢ بليون دولار لتحسين نُظم الري وتصريف المياه وتحديث مرافق المياه ومحطات الضخ، من خلال ٢٠ مشروعاً استثمارياً رئيسياً في قطاع المياه. وأدى ذلك إلى زيادة كفاءة نُظم الري، وتعزيز الشروط الفنية للهياكل الهيدروليكية، وتحسين إمكانية التحكم بمياه الري، وتعزيز فعاليتها من حيث التكلفة.

تحسين استخدام المياه وحفظها

انخفض الاستهلاك من المياه للبلد ككل من ٦٤ بليون إلى ٥١ بليون متر مكعب سنوياً منذ الثمانينات. وانخفض الاستهلاك المحدد من مصادر الري، لكل هكتار من الأراضي الخاضعة للري، من ٠٠٠ ١٨ متر مكعب للهكتار إلى ٥٠٠ ١٠ متر مكعب للهكتار منذ التسعينات.

أولويات إدارة المياه

سعياً لمواصلة تحسين وتحديث الهياكل الهيدروليكية في أوزبكستان، وُضعت خطط لبناء أو تجديد أو إصلاح جميع الهياكل الهيدروليكية؛ وتنفيذ تدابير مقاومة التسرب؛ وتحسين سلامة مرافق المياه الرئيسية وإمكانية التعويل عليها؛ وإنشاء أدوات التحكم الآلي بمرافق المياه. وفي مجال حفظ المياه، يتمثل الهدف في تنفيذ تكنولوجيات الاقتصاد في استهلاك المياه، وتعزيز حفظ المياه، واعتماد تكنولوجيات وأساليب جديدة في مجال الري، ومواصلة تنفيذ مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتحسين الإدارة اليومية للموارد المائية. وسعياً لبناء القدرات، ستعمل أوزبكستان على تقوية الهياكل الأساسية المادية وتوفير المعدات لمؤسسات إدارة المياه؛ وتحسين مهارات المهنيين في مجال إدارة المياه؛ والاستفادة على نطاق واسع من موارد المعلومات في مجال تخطيط وإدارة المياه؛ وزيادة قدرات جمعيات مستهلكي المياه.